وليكن جليا ان العالم الرأسمالي قد استغرق في بناء صناعته نحو ثلاثة قرون، وأخر طور عاصف كانت الثورة التقنية التي تقوم باعادة تشكيل المجتمع البشري وكتابة التاريخ لانها تمارس عن وعي ودراسة احتكار التكنولوجيا بحيث يضمن العالم الرأسمالي لنفسه التفوق والتحكم وفي ذات الوقت حرمان شعوب العالم النامي من هذا الانجاز العلمي الباهر، بل ويستخدمه لأغراض سياسية تركيعية تكفل له الهيمنة والنهب.

٣ من خلال المديونية، وهذا سلاح اخر يتسع نطاق استعماله سيما في العقدين الاخيرين، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات اقراضية اخرى عديدة ناهيكم عن الحكومات الرأسمالية ذاتها هي مصادر الاقراض وهذه كلها، مثل تشكيلات مختلفة لاتحاد الرأسماليين، تجري بين ايديها مبالغ فلكية بالتريليونات من الدولارات، وهي لا تقرض بفائدة فقط على نفس مبدأ البنوك الصغيرة المحلية، بل وتضع القيود على القروض فتمنح هذا وتحجب عن ذاك، وتتدخل في مجال الانفاق والاستثمار بل وفي التخطيط الاقتصادي بمجمله، كأن تطلب من مصر مثلا الغاء المساعدات الحكومية للمواد الأساسية فينتج عن ذلك زيادة في أسعار الخبز والزيت والسكر بما هو أكثر من طاقة الجماهير الشعبية، أو رفع الضرائب، أو السماح بالاستثمار في القطاع السياحي أو تخصيص قرض لبناء شبكة هواتف أو مجاري بينما حظر الاستثمار في قطاع صناعي معين..الخ.

وكثيرا من هذه المشروعات هي ذات طابع خدماتي تنجزها شركات رأسمالية غربية، بل وكثيرا منها هو في عداد الفاشل ضمن معايير الجدوى الاقتصادية، وهي بداهة لا تؤسس لبناء قاعدة انتاجية صناعية وزراعية استقلالية، بل تعزز التبعية للعالم الرأسمالى سواء من خلال القروض والفوائد أو من خلال تغليب الطابع الاستهلاكى علي الاقتصاد المحلي.

وبداهة ان الشرائح العليا الكمبرادورية والبيروقراطية فى العالم النامى مستفيدة من هذه القروض سواء بتسخير أجزاء منها كرواتب لهم، أو من خلال العمولة التى يحصلون عليها نتيجة تسويقهم للمنتجات الغربية أو التعاقدات مع العالم الغربي، وأحيانا تكون الشركات صريحة، بأن يستأثر الحكام وأوساط معينة بنسب محددة من هذه القروض.